نحو تكوين مهني متمركز
حول تطوير الكفايات المهنية للمدرسين

عبد العزيز العلوي الأمراني

مختلف وثائق وأدبيات هذا الإصلاح التربوي تؤكد على أهمية دور المدرسين في نجاح وتجويد المنظومة التعليمية. فالمدرس هو حجر الزاوية في تفعيل المشروع التربوي، وتحقيق الغايات التي ينشدها صناع القرار التربوي في كل مجتمع. وهو واحد من أهم مدخلات العملية التعليمية التعلمية، وأكثرها ضمانا للجودة وتحسين المردودية التربوية. خاصة إذا ما كان تكوينه وتأهيله المهني والتربوي يواكب الحاجيات والمستجدات التربوية الراهنة، والتي تعبر عن روح العصر الحالي.

تقديم :

على الرغم من الإصلاحات والتجديدات التربوية الحالية التي يعيشها النظام التعليمي بالمغرب، والتي بدأت مع صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000)، ثم ما تلاها من ورشات لإصلاح المناهج والبرامج التربوية، والتي اعتبرت المتعلم محور العملية التربوية . فان مختلف وثائق وأدبيات هذا الإصلاح التربوي تؤكد على أهمية دور المدرسين في نجاح وتجويد المنظومة التعليمية. فالمدرس هو حجر الزاوية في تفعيل المشروع التربوي، وتحقيق الغايات التي ينشدها صناع القرار التربوي في كل مجتمع. وهو واحد من أهم مدخلات العملية التعليمية التعلمية، وأكثرها ضمانا للجودة وتحسين المردودية التربوية. خاصة إذا ما كان تكوينه وتأهيله المهني والتربوي يواكب الحاجيات والمستجدات التربوية الراهنة، والتي تعبر عن روح العصر الحالي.

لقد أجمعت الدراسات والأبحاث التربوية الحديثة (Altet، M.،2005،p.89) على أن المدرس يعد عنصرا- مفتاحا داخل المثلث البيداغوجي. وفي هذا الصدد، أشار التقرير الصادر عن المديرية العامة للتربية والثقافة التابعة

للمجموعة الأوربية المشتركة (INRP،26 avril 2007) إلى الأهمية التي يحظى بها الأساتذة في أي إصلاح للنظام التعليمي، كما أشار التقرير إلى أن للمدرسين دورا أساسيا ومركزيا في تعلم التلاميذ. ولهذا أصبح من الواجب عليهم أن يكونوا قادرين على أداء عملهم بكيفية فعالة.

وفي هذا السياق، تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمسألة تطوير الكفايات المهنية للمدرسين بفعل التطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم . كل هذا سيقود إلى تغير في الهوية المهنية للمدرس. فقد أصبحت الوظيفة التقليدية للمدرس، والمتمثلة في نقل المعارف والمحتويات المدرسية إلى التلاميذ، عملا عديم الفائدة في السياق التربوي الحالي الذي لم تعد فيه المدرسة المكان الوحيد الذي يحتكر المعرفة داخل المجتمع، مما يفرض على المدرسين تغيير طرائقهم البيداغوجية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم التعليمية، مع ما يتناسب والتطورات التكنولوجية المتسارعة، والنقلة الكبيرة التي أصبحت تعرفها مختلف مجالات المعرفة والعلوم.

فالمدرس الكفء حاليا حسب (Haberman، M.،2005) هو من يتبنى استراتيجيات تعليمية تحقق النجاح للتلاميذ، ويحترم استقلالية وفردانية المتعلمين. خاصة وأن كثيرا من الأبحاث بينت العلاقة الوطيدة بين مميزات ومواصفات المدرس وبين التطور المعرفي للتلاميذ. فإذا ما تم الاتفاق على ضرورة جعل المتعلم في قلب النظام التربوي والتعليمي، والاهتمام أكثر بفعل التعلم، والعمل على تطوير قدرات واستعدادات المتعلم على التعلم. فان الأمر يتطلب كذلك، لتحقيق هذا الهدف، الاهتمام بتطوير طرائق وأساليب التعليم التي يمكن أن تيسر على المتعلم التعلم. وفي هذا الصدد، أكد (Bru، M.،2005،p.103) على ضرورة أن يتساءل المهتمون عن الكيفية التي يمكن أن ينجح أو يفشل بها المدرسون في جعل تلاميذ تهم فاعلين حقيقيين في تعلماتهم. ولهذا الاعتبار، أصبح التركيز على مركزية مفهوم التعلم في مهنة المدرس يستلزم ويستوجب تطوير وتأهيل كفايات التدريس في الاتجاه الذي يخدم ويسهل تطوير القدرة على التعلم. وذلك عبر الاهتمام أكثر، خلال الأنشطة التدريسية، بتنمية الاستعدادات والقدرات والسلوكات الضرورية للتعلم، في مختلف وضعياته، سواء أثناء التخطيط للوضعيات التعلمية، أو خلال مرحلة تدبير وتسيير أنشطة التعلم، أو في مرحلة تقويم ودعم التعلمات المدرسية للمتعلمين.

1. مهنية المدرس و سؤال الدلالة :

إن جوهر مهنة المدرس هو فعل التدريس، بكل ما يتضمن هذا النشاط من أفعال وأقوال ومواقف يوظفها ويستثمرها الأستاذ في وضعيات التعلم المختلفة ، بالشكل الذي يخدم تنمية مكتسبات وتعلمات

التلاميذ ويزيد من نسبة التحصيل الدراسي لديهم. وعليه فقد غدا تمكين المدرسين من كفايات مهنية/تدريسية مقصدا رئيسيا لكل برامج وأهداف التكوين المهني للمدرسين سواء التكوين الأساسي أو المستمر. ففعالية الكفايات التدريسية للمدرس خلال عملية التدريس لا تعني - في السياق التربوي الحالي- سوى امتلاك هذا الأخير لمجموعة من القدرات والمهارات والاستعدادات التي تجعله شخصا مهنيا متخصصا في تدبير وتنظيم وضعيات التعلم داخل الفصل الدراسي خلال الأنشطة التعليمية التعلمية .

إن الحديث عن مهنية التدريس (la professionnalité) يعني أساسا قدرة المدرس وتمكنه من مختلف المعارف المهنية الضرورية لمزاولة مهنة التدريس: معارف المادة المدرسة، المعرفة البيداغوجية و الديداكتيكية، تحليل الوضعيات التعلمية، قدرات ومهارات التخطيط والتحليل واتخاذ القرار والتقويم. وهذه المعارف والقدرات جميعها تنتظم في مفهوم جوهري ومركزي وهو مفهوم الكفاية المهنية للمدرس.

لقد أصبح الاتجاه نحو تمهين عمل المدرس مطلبا هاما وضرورة ملحة تستوجبها المتغيرات المتلاحقة التي تشهدها المنظومة التربوية في العالم، إلى جانب تطور الأبحاث والدراسات في مجال علوم التدريس والتعليم. فإلى وقت قريب كانت الأبحاث في مجال التعليم تركز على دراسة موضوعات تتعلق بما يجري خارج الفصل الدراسي. غير أنه وفي الوقت الراهن تعالت الدعوات إلى دفع البحوث التربوية الوظيفية في اتجاه التركيز على الوضعيات الحقيقية لعمل المدرس، ووصف ما يجري فعليا داخل حجرات القسم ، كما أصبح من الممكن لعمل الأستاذ داخل الفصل الدراسي أن يخضع للدراسة والتحليل والمقارنة وربط فعاليته بمستوى التعلم عند التلاميذ، لأن كل الممارسات العملية والتطبيقية للمدرس داخل فضاء الفصل الدراسي تساهم في إثارة التعلم عند المتعلمين.

لا شك أن مفهوم مهنية المدرس يرتبط ارتباطا وظيفيا بمفهوم الكفاية المهنية للمدرس. وهذا الأخير الذي يرتبط بمجموعة من المواصفات والمميزات الخاصة والمدققة التي يتوجب استحضارها الانجاز الجيد والفعال لمهنة ونشاط التدريس في أبعاده المختلفة والعلاقات المتعددة بين مكوناته وعناصره الداخلية والخارجية. لقد هيمن مفهوم الكفاية على معظم الكتابات والأبحاث التربوية المعاصرة، إلى الحد الذي يصعب من خلاله على الباحث استحضار كل ما كتب حول هذا المفهوم الذي أصبح عنوانا لكل الدعوات التربوية الحديثة الداعية إلى إصلاح وتجديد منظومة التربية والتكوين في الكثير من دول العالم. ولأن مجال تكوين المدرسين يعتبر المدخل والمنطلق الرئيسي لإعداد وتأهيل الموارد البشرية العاملة في

قطاع التربية والتعليم، فقد تسلل مفهوم الكفاية إلى هذا المجال. غير أنه، وعلى الرغم من غزارة ما كتب حول هذا المفهوم فليس هناك اتفاق وإجماع حول تحديد معنى موحد لهذا المفهوم، وهو الأمر الذي حدا بأحد الدارسين التربويين بأن ينعت مفهوم الكفاية بالمفهوم الحر بائي الذي يصعب تحديده وتصنيفه.

هناك في حقيقة الأمر، تعاريف عديدة لمفهوم الكفاية كما تتداولها الخطابات التربوية الحالية، غير أن ما يميز هذه الأدبيات التربوية بغض النظر عن اختلاف مرجعياتها الفلسفية والعلمية هو استغراقها في الجانب النظري، حيث تبقى معظم هذه التعاريف نظرية ومجردة، وقليلة منها فقط من حاولت إثارة جوانب وأبعاد أخرى لهذا المفهوم الإشكالي ، من قبيل مثلا كيفية تكوين الكفايات وبناءها ومكوناتها الرئيسية وكذا مسألة تقويم وقياس الكفاية ...الخ. ويزداد الأمر صعوبة عندما يتعلق الأمر بمسألة تكوين الكفايات المهنية للأساتذة.

ونظرا لأهمية هذا المفهوم حاولت الباحثة التربوية آلتي إلى جانب مجموعة من الباحثين التربويين(Altet، M et all.،2001،p.15) في دراسة حول تكوين مدرسين مهنيين :أية استراتيجيات؟ وأية كفايات؟ دراسة وتحليل هذا المفهوم المركب والمعقد، انطلاقا من محاولة البحث عن إجابات محددة عن عدد من التساؤلات التي يثيرها مفهوم كفاية المدرس، من قبيل:

- ما طبيعة الكفايات الخاصة بالمدرسين المتمرسين في المهنة ؟
- كيف يتم بناء الكفايات المهنية للمدرسين؟
- كيف يتم تكوين الكفايات المهنية للمدرسين؟
- كيف تتمفصل الأبعاد المهنية والشخصية عند المدرس في علاقتها بمستوى فعالية الكفايات المهنية التي يمتلكها؟

وتشير الباحثة آلتي (Altet، M et all) أن اكتساب مهنية التدريس لا يتطلب إعدادا معرفيا فقط ، ولكنه يتطلب كذلك ، عقلنة للمعارف التي يستخدمها المدرس في الممارسة وتتمثل هذه المعارف في المعارف النظرية التي تشمل المعارف التخصصية(الخاصة بمادة دراسية) والديداكتيكية والبيداغوجية والثقافية والمهنية. وتضيف الباحثة أن اكتساب هذه المعارف العقلانية سيتم من خلال إحداث تمفصل بين الممارسة والتكوين والبحث.

2. جودة الكفايات المهنية من جودة التكوين المهني :

ما من شك، أن جودة عمل المدرس وفعاليته المهنية والقائمة على التدبير الجيد للتعلمات المدرسية والتنظيم الهادف للفصل الدراسي بما يمكن وييسر للمتعلمين التحصيل والاكتساب مسألة مرتبطة أشد الارتباط بجودة ومدى فعالية

التكوين الذي تلقاه الأستاذ /المدرس خلال مرحلة الإعداد المهني والتكوين الأساسي بالمراكز والمؤسسات التكوينية المسؤولة عن تكوين الطلبة المدرسين وأساتذة المستقبل. فمن المعلوم أن إصلاح المنظومة التربوية والتعليمية لا يمكن أن يتحقق فعليا إلا عبر مدرسين تلقوا تكوينا علميا وبيداغوجيا فعالا (Leif.J.،1979،p.5). ولهذا يميل الكثير من المهتمين بالشأن التربوي إلى اعتبار تطوير وتغيير عمل المدرس من أهم مفردات إصلاح المنظومة التعليمية في الوقت الراهن. فالأستاذ حينما يكون بصدد تنفيذ المنهاج التعليمي يحتاج إلى إمكانات محددة، وبقدر توافر تلك الإمكانات، وبقدر تمكنه من كفايات استخدامها وتوظيفها بالشكل الأليق، بقدر ما يتحدد مستوى أداءه، وبالتالي نوعية عائد التعلم (اللقاني حسين،1995،ص.85). ولذلك فان التكوين المهني الأساسي للمدرسين يعتبر مسألة في غاية الأهمية لأن الأمر يتعلق بتكوين فاعلين أساسيين ومباشرين، مافتئت أدوارهم ومهامهم تتزايد وتتنوع بتزايد وتنوع أعباء ومجالات التعليم، وتطور مناهجه وتجدد برامجه ومقارباته البيداغوجية والديداكتيكية. زيادة على التطور الذي أصبحت تشهده مهام وأدوار المؤسسات التعليمية في اتجاه ربطها بمحيطها الخارجي وانفتاحها على فاعلين وشركاء جدد. وفي هذا الإطار برزت إلى الوجود وظائف جديدة للمدرسين لم تكن معروفة من قبل، أطرت التوجهات الجديدة في مجال التكوين الأساسي للمدرسين خاصة بعدما انتقلت مهنة التدريس من التصور التقليدي القائم على التلقين إلى تصور جديد يشكل المتعلم فيه المحور المركزي للعملية التعليمية التعلمية. وهذا التطور لا يعتبره الباحث التربوي ميريو (Meirieu، Ph.،1990،p.21) محاولة لإعادة تنظيم وإعداد مهنة قديمة، وذلك بإدخال عناصر جديدة، بل بضمان نقلة /طفرة مهنية جديدة وتغير جذري في الكيفية التي ينظم بها المدرس الفصل الدراسي والطريقة التي يقدم من خلالها المعرفة ومساعدة المتعلم على امتلاكها وتحصيلها.

ونظرا لأهمية التكوين المهني الأساسي في الرفع من جودة وفعالية عمل المدرسين اعتبر كاستون ميلاري) Mialaret، G .، 1979، p.17) أن مسألة تكوين المدرسين إحدى القضايا الأكثر أهمية والأكثر صعوبة في مجال البحث التربوي، فهي أكثر أهمية لأن المدرس بصفته عنصرا يعتبر المتغير الأكثر أهمية في الوضعية التربوية، وهي مسألة صعبة كذلك، باعتبار المدرس متغيرا معقدا ومركبا، وتكون وضعيته العملية مرهونة بالوضعية التربوية في كليتها. وهذه الأخيرة تكون هي الأخرى في تغير دائم ومستمر. ولذلك بدأت في الآونة الأخيرة الكثير من الدول المتقدمة، كما هو الشأن مثلا في كندا، تتجه نحو وضع وإعداد تصورات و برامج

جديدة في تكوين وإعداد المدرسين وفق مقاربة مندمجة في التكوين (une formation intégrée) تمكن المدرسين من ربط وإدماج معارفهم النظرية والتطبيقية بالشروط والظروف الحقيقية للواقع المهني للمنظومة التعليمية والتربوية ((M.E.N، Québec، 2001،p.25 ففي بيئة محلية ودولية يطغى عليها التغير والتجدد المستمرين، أصبح من الأهمية بمكان أن يطور المدرسون قدراتهم ومهاراتهم المهنية لمواكبة التحولات العالمية المتسارعة.

في دراسة توجيهية قيمة أصدرتها الرابطة الأمريكية لمديري المدارس في موضوع : « إعداد المدارس ونظم التعليم للقرن الحادي والعشرين»، تمت الإشارة إلى وجوب إعداد جميع المربين ، بما فيهم كل المدرسين، على نحو أفضل، وعلى ضرورة أن تقوم الكليات والجامعات بتزويد مدرسي المستقبل ليس فقط بالنظريات، بل أيضا بالتجارب العملية الميدانية التي تعدهم للتعامل مع نوعيات مختلفة من التلاميذ في مجتمعات محلية متباينة. كما حاولت الدراسة أن ترسم صورة محددة لما سيكون عليه مدرس القرن الحادي والعشرين، بحيث يتوجب على هذا الأخير أن يكون مزيجا من الباحث الأكاديمي، وخبير المادة التعليمية، وأخصائي المعلومات، وقائد الطريق، والمحفز. وسوف يلهم أفضل المدرسين تلاميذهم الرغبة في التعلم، ويخلقون في كل منهم الظمأ إلى المعرفة. تقول مارلين ماتيس (Marilyn Mathis): « إذا كنا نأمل في أن تكون عندنا مدارس عظيمة، فمن الضروري توفير الإعداد المناسب لعصر العولمة والمعرفة والمعلومات والتطوير المهني للعاملين في التعليم» (فرانك ويثرو،2008 ص.143). وفي ذات الاتجاه سارت الإصلاحات التربوية والتعليمية الحديثة داخل بلدان الاتحاد الأوربي، كما تبين ذلك الوثيقة المرجعية الصادرة عن اللجنة الأوربية سنة2002، والتي أكدت على ضرورة إعادة الاعتبار للوضعية الاجتماعية للأستاذ عن طريق جودة تكوينه والرفع من مؤهلاته المهنية ، كما نصت الوثيقة على ضرورة تكوين الشخصية المهنية للمدرس وتأهيله بما يجعله مؤهلا لمواكبة التحولات الثقافية ومنظومات القيم والانتظارات الجديدة للمتعلمين بمختلف انتماءاتهم العرقية ومرجعياتهم الثقافية والدينية وجذورهم الاجتماعية.

لقد ساهم انفتاح مجال تكوين المدرسين على خطابات واتجاهات علمية حديثة كعلم النفس المعرفي وعلم النفس التكويني والاقتصاد وعلم الشغالة في تبني مقاربات تكوينية جديدة تقوم على مبدأ المهننة la professionnalisation)) بمعنى الرفع من مستوى وأداء مهنية المدرس عبر تمكينه من الكفايات المهنية التي ستساعده في تطوير مهنة التدريس. الأمر الذي يستوجب، وكما بين ذلك (مادي لحسن،2001، ص.7)

على كل برامج التكوين الأساسي والمستمر على حد سواء، خلال عملية تكوين وإعداد المدرسين الانتقال من منطق تعليمي (logique d'enseignement)، حيث يتم التركيز على تلقين محتويات أكاديمية جاهزة، إلى منطق تكويني (logique de formation) يتم التركيز خلاله على بناء الكفايات الضرورية المرتبطة بمهنة التدريس.

وفي هذا السياق، أصبح مفهوم الكفاية المهنية مفهوما مركزيا وجوهريا في بناء وإعداد برامج تكوين الأساتذة باعتباره مدخلا نوعيا لتطوير النشاط الذي ينجزه المدرس، مما يضفي على التكوين الذي يخضع له الطلبة الأساتذة في مراكز ومؤسسات التكوين طابع العقلانية والتنظيم، بذل الارتجالية والفوضى التي كانت وما تزال منتشرة في العديد من بلادنا. وهكذا، ساهمت عدة عوامل في تبني العديد من بلدان العالم لنموذج الكفايات في برامجها لإعداد وتكوين المدرسين والعاملين في مجال التربية والتعليم. ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

أولا: التحولات التي طالت الهوية المهنية للمدرسين، بفعل التغير الذي تشهده الأنظمة التعليمية والتربوية في العديد من البلدان في العالم. لقد أصبح المدرس محط تساؤل لدى العديد من المسؤولين عن الشأن التربوي باعتباره من أهم المكونات الرئيسية في المنظومة التربوية، فنجاح أو فشل المنهاج التربوي يتوقف- إلى حد كبير- على مساهمته الفعالة والايجابية، لذلك أصبح من الضروري تطوير قدراته وكفاياته المهنية مع ما يتناسب والتحديات و الاكراهات التي تفرضها الإصلاحات التربوية الجديدة ولعل أهمها على الإطلاق، اعتبار المتعلم مركز ومحور العملية التعليمية التعلمية (Altet، M et all.، op.cit، p.28). وفي هذا الإطار، تنامى شعور قوي لدى مختلف الفاعلين التربويين بأن المدرس هو حجر الزاوية في تفعيل المشاريع والبرامج الإصلاحية التي تهم تطوير وتحسين مدخلات ومخرجات المنظومة التعليمية. ففي التقرير الذي أصدرته المديرية العامة للتربية والثقافة التابعة للمجموعة الأوربية المشتركة، تمت الإشارة إلى أهمية المدرسين في إصلاح النظام التعليمي، كما يبين التقرير أن للمدرسين دورا أساسيا ومركزيا في تعلم التلاميذ، ولذلك يتوجب عليهم أن يكونوا قادرين على أداء عملهم بكيفية فعالة. ولتحقيق هذا المقصد، أصبح من المفروض الاهتمام بمسألة تكوين المدرسين بغية الرفع من مستوى كفاياتهم المهنية.

لقد حاول الدارسان تارديف ولسارد (Tardif، M et lessard، C.، 2005) في مقدمة كتابهما حول مهنة المدرس اليوم أن يحددا أهم العوامل التي ساهمت في تطوير مهنة المدرس في الوقت الراهن، وهي كما قدمها الباحثان كالتالي :

التراجع النوعي الذي أصبح يشهده قطاع التعليم نظرا لطابع التعقيد الذي يمس عمل المدرسين إلى جانب ضغوط العمل والمهنة، إضافة إلى عدم ملاءمة التطورات الكمية للاحتياجات النوعية.

تبني العديد من البلدان في العالم لسياسة اللامركزية في تدبير وتسيير أنظمتها التعليمية، مع اعتمادها على العديد من المؤشرات الخاصة بجودة الانجاز.

تسرب مفاهيم وقيم اقتصاد السوق إلى مجال التربية والتعليم.

تزايد المشاكل والصعوبات المرتبطة بمسألة تمهين التعليم.

الاستعمال المكثف والكبير لتقنيات وتكنولوجيا المعلوميات والتواصل(TIC) داخل المدرسة وخارجها.

ثانيا:ارتباط مقولة جودة النظام التعليمي بجودة أداء المدرس، حيث أصبح عمل هذا الأخير من أهم المعايير المعتمدة لقياس جودة التعليم وذلك للإيمان بأهمية دوره في تحديد نوعية التعليم واتجاهاته ودوره الفعال في بناء جيل المستقبل، حيث إن نجاح عملية التدريس تتوقف على مدرس كفء معد إعدادا جيدا ومتميزا، ومسلح بالعلم والمعرفة وبكفايات تعليمية متنوعة تشتمل على كفايات تدريسية وأكاديمية وشخصية وأخلاقية (الفتلاوي ،2008، ص.281). ولهذا حدد المهتمون بجودة المنظومة التعليمية مجموعة من المعايير والركائز التي تقوم عليها جودة التعليم الثانوي منها:

- اعتبار كل فرد في المؤسسة التعليمية مسؤولا عن الجودة؛
- التركيز على تدريب كل فرد في المؤسسة من أجل جودتها؛
- التأكيد على مراقبة وتقويم العملية التعليمية ومنها المراجعة المستمرة لجميع الأساليب والإجراءات لتفعيل أداء المدرسين في:

أ- طرائق وأساليب التدريس المتبعة وفق الحداثة والفعالية ؛

ب- تقنيات ووسائل التدريس المتبعة ؛

ج- طبيعة التفاعل مع المحيطين ومنهم الطلاب (المتعلمون) ؛

د- التأكيد على الفحص والاختبار المبدئي/الأولي لكفاية المدرس قبل إلحاقه بالخدمة ؛

ومن هنا تظهر أهمية العمل على تطوير برامج التكوين المهني للمدرسين لدعم وبناء كفاياتهم ومهاراتهم في مجالات مختلفة ومتعددة، ومن أبرزها وأهمها إتباع ونهج أفضل الطرائق والأساليب التدريسية التي تؤدي التي تحسين وتطوير مستوى التعلم عند المتعلمين.

إن نجاح كل مسعى لتقدم وتطوير النظام التعليمي والتربوي كميا وكيفيا،لا بد أن يبدأ ببناء وتكوين المدرسين اختيارا وإعدادا وتدريبا وتأهيلا تطبيقا للمبدأ القائل: «انه

من السهل على أي فرد أن يتعلم، ولكن ليس بمقدور أي فرد أن يصبح معلما».

إن قضية تكوين المدرسين ليست بالمسألة السهلة والبسيطة، بل يمكن القول إنها لب المشاكل وأصعبها، خاصة عندما يتم ربط أهداف التكوين بالواقع الحقيقي والفعلي للمنظومة التربوية والتعليمية السائدة، والحاجات الحقيقية للمتعلمين. ولهذا الاعتبار يشير الباحث التربوي ميلاري في دراسته القيمة حول تكوين المدرسين بفرنسا وهي الدراسة التي أنجزها في بداية السبعينات من القرن العشرين، إلى أن المهتم بهذا المجال مدعو إلى الكثير من الحذر والانتباه، لأن مجال تكوين المدرسين صعب ويتميز بالتعقيد حيث يصعب دراسة إشكالية التكوين بمعزل عن العوامل المحيطة بها، وهي عوامل متعددة ومختلفة وصعبة، نظرا لارتباطها أساسا بطبيعة النظام التعليمي الذي هو في حقيقة الأمر، ليس سوى منظومة متشابكة العناصر، وكل مس بإحدى هذه العناصر يفرض دائما تأثيرا على العناصر الأخرى. وفي نفس الاتجاه يذهب جيل فيري (Ferry،G.،1987،p.2) في كتابه «مسار التكوين»، حيث يشير في مقدمته إلى أن قضية تكوين المدرسين تعد المشكل الأساسي للنظام التربوي والتعليمي، لأنه وانطلاقا من الكيفية التي يتم من خلالها تكوين المدرسين، لأي أهداف، وبأية طريقة و لأي نوع من الممارسة و التطبيق وحسب أية ذهنية، يتضح ويتبين التوجه العام للمدرسة.

ومن المعلوم، أنه وبالنظر، للتطور الذي سيعرفه مفهوم التعلم في الكثير من البرامج التربوية والتعليمية في العديد من البلدان العالمية ستتغير أهداف ومقاصد الكفايات المهنية للمدرسين حتى تتماشى مع التصور الجديد لأدوار المتعلم وكفاياته التعلمية. وفي هذا الصدد، تشير الوثيقة التي سبقت الإشارة إليها، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الكندية2001 إلى ضرورة تطوير الكفايات المهنية للمدرس لكي تواكب التصورات الحالية لمفهوم التعلم، القائمة على جعل المتعلم في قلب العملية التعليمية التعلمية، ومن جهة أخرى، أصبح من الواجب نهج سياسة تعليمية تهدف إلى خلق مدرسة ملائمة لكل التلاميذ. ومنه تتضح أهمية تكوين المدرسين اليوم بالكيفية التي تجعله يلعب دورا هاما ومركزيا في تطوير القدرات الفكرية للمتعلم، وفي هذا الصدد، يؤكد اللقاني (م.س. ص160) « على ضرورة أن تكون فلسفة وأهداف ومضامين المناهج الدراسية الجديدة مساعدة وموجهة لعمل المدرس من أجل تسهيل تخطيط الخبرات المناسبة للأبناء والمرور بها والتفاعل معها بشكل فعال والتعلم منها وفق ما حدد لها من الأهداف، ويرتبط هذا الأمر بنوعية استراتيجيات التدريس، وما يتصل بها من كفاءات المدرس. فهذا الأخير لا يزال هو

العامل الحاسم في مدى النجاح في مساعدة المتعلمين على التقدم نحو الأهداف المحددة للمناهج وما تشمله من جوانب تعلم بما في ذلك المهارات الأساسية.

خلاصة القول، لقد أصبح التمهين مطلبا هاما وضرورة ملحة تفرضها ظرفية إصلاح منظومة التربية والتكوين ببلادنا. خاصة بعد إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين التي أوكلت إليها مهام وغايات التكوين المهني الفعال لهيئة مدرسي المستقبل والأجيال القادمة . وذلك من خلال إرساء الوزارة الوصية على القطاع لعدد من الإجراءات والمقومات المتضمنة في ما يسمى بعدة تأهيل الأساتذة 2012، وهي العدة التكوينية التي شكلت منعطفا هاما في سيرورة تطور مناهج التكوين بالبلاد منذ الاستقلال والى غاية العمل بنظام التناوب بمؤسسات التكوين. ومن المعلوم سياق إنتاج وظهور عدة الجديدة للتأهيل مرتبط برهانات الإصلاح الذي تعيشه منظومة التربية والتكوين بعد صدور الميثاق الوطني للتربية والتكوين في بداية الألفية الثالثة (2000) . غير أن تأخير مجيء هذا المنهاج التكويني الجديد إلى متم سنة 2012، وبداية العمل به بشكل رسمي في الموسم الدراسي (2013-2012) يطرح عددا من التساؤلات والإشكالات لدى شريحة عريضة من المتتبعين للشأن التربوي ببلادنا . لأن منطق الأشياء يقتضي البدء أولا بتجديد وتطوير رافعة التكوين والتأهيل الخاصة بالعنصر البشري الذي سيعهد إليه تنفيذ وتفعيل مشروع الإصلاح التربوي قبل أي شيء أخر. لقد جاءت عدة الجديدة لتأهيل الأساتذة بعدد من التصورات والبراديغمات التكوينية الحديثة وجهاز مفاهيمي مترابط ومتناغم من حيث بناءه المنهجي والنظري، وهو جهاز مفهومي يمتح من المرجعيات النظرية الحديثة في علوم التكوين والتربية ، من قبيل : الكفاية المهنية للمدرس، الوضعية المهنية ،منظور تكويني عملي___ نظري___ عملي، المشروع المهني الشخصي، الممارسات الميدانية المتبصرة، التأهيل المهني...الخ. لأن المنهاج التكويني الجديد جاء ليرسم رؤية تكوينية واضحة المعالم والمنطلقات لتنظيم مؤسسات التكوين بعد مرحلة زمنية اتسمت بالضبابية واختلاط المهام وغياب النموذج التكويني الموجه والمشترك . فهذه العدة التأهيلية هي قيمة تكوينية مضافة ، وبدون شك، لتوحيد الجهود وتجويد الممارسات التكوينية في مجال مهن التربية والتعليم.

قائمة المراجع المعتمدة :

1. **المراجع باللغة العربية:**

الفتلاوي سهيلة،2008 ،الجودة في التعليم : المفاهيم – المعايير- المواصفات –المسؤوليات، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن..

اللقاني أحمد حسين، 1995، تطوير مناهج التعليم، مكتبة عالم الكتب، القاهرة.

مادي لحسن،2001، تكوين المدرسين، نحو بدائل لتطوير الكفايات، منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

وثير فرانك ،2008، إعداد المدارس ونظم التعليم في القرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد نبيل نوفل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر،2000، الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وزارة التربية الوطنية ، الوحدة المركزية لتكوين الأطر، يوليوز 2012، عدة تأهيل الأساتذة بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الدلائل الخمسة الخاصة بعدة تأهيل الأساتذة الجديدة، وهي :

دليل الوضعيات المهنية بمسلك التعليم الثانوي التأهيلي.

دليل مجزوءات التكوين الأساس.

دليل المجزوءات المستعرضة .

دليل روزنامة تدبير زمن التكوين.

دليل التقويم.

2. المراجع باللغة الفرنسية :

Altet (M) et Autres., 2001, Former des enseignants professionnels : quelles stratégies ? quelles compétences ? Bruxelles, 3 édition , Editions De Boeck université.

Ferry (G)., 1987, Le trajet de la formation, Paris, Edition Bordas.

La lettre d'information n : 26 Avril 2007, Transformation du travail enseignant : finalités, compétences et identités professionnelles. Veille scientifique et technologique –Institut national de recherche pédagogique.

Lessard (C) et Tardif (M)., 2005, La profession d'enseignant aujourd'hui: évolutions, perspectives et enjeux internationaux, Bruxelles, Editions De Boeck.

Bru(M).,« L'enseignant, organisateur des conditions d'apprentissage » in la pédagogie une encyclopédie pour aujourd'hui, Paris, ESF éditeur,2005, 6 édition .pp :103-117.

Meirieu (Ph)., 1990, enseigner scénario pour un métier nouveau Paris, ESF éditeur.

Mialaret (G)., 1979, « la formation des enseignants » in Revue des sciences de l'éducation, n :1-2,1979.

Ministère de l'éducation, gouvernement de Québec, 2001 , La formation à l'enseignement : les orientations les compétences professionnelles.